Warith Scientific Journal

أثر الايرادات الضريبية والنفطية في النمو الاقتصادي، العراق دراسة حالة للمدة (2021-2004)

The Impact of Tax and Oil Revenues on Economic Growth, Iraq: A Case Study for the Period(2021-2004)

أ. م. د علياء كاظم عيال
L. Dr Alyaa Kadhim Ayal
جامعة الفرات الأوسط التقنية / المعهد التقني المسيب
Technical University AL-Furat AL-Awsat Institute Al-Musaaib Technical
inm.aly1@atu.edu.iq

أ.م. مصطفى سلام عبد الرضا
Mustafa Salam
جامعة الفرات الأوسط التقنية / المعهد التقني المسيب
Technical University AL-Furat AL-Awsat Institute Al-Musaaib Technical
inm.mus@atu.edu.iq

ايمن محمدعلي عبدعلي
Ayman Muhammad Ali Abd Ali
جامعة كربلاء المقدسة
University of Karbala

المستخلص:

يهدف هذا البحث وبشكل أساس إلى ايضاح دور وأهمية الايرادات الضريبية والنفطية كمساهم فعال في النمو الاقتصادي وبشكل خاص الاقتصاد العراقي، إذ تعد الايرادات الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية التي تلعب دورا مهما في التأثير بحجم النشاط الاقتصادي، فضلاً عن الايرادات النفطية التي تؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية كونه يعد بلد ريعي بامتياز، وبذلك يقع على عاتق الدولة ضرورة التنسيق بين حجم الايرادات واستغلالها بالشكل الصحيح الذي يضمن تحقيق النمو الاقتصادي وبالخصوص في حال تعرض الاقتصاد إلى أزمة سواء كانت اقتصادية أم سياسية أو غير ذلك، إذ اعتمدت منهجية البحث على استخدام المنهج الاستقرائي لتحليل الجوانب النظرية والعامة فضلاً عن استخدام المنهج الاستنباطي لتحليل البيانات والاحصائيات من خلال اسلوب القياس الكمي لتحليل أثر الايرادات الضريبية والنفطية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)، إذ تكمن مشكلة البحث في دراسة الاثار التي يمكن أن تتركها الايرادات الضريبية والنفطية في النمو الاقتصادي في العراق سواء كانت بشكل ايجابي أو سلبي ،وقد توصل البحث إلى إن هناك تأثيراً ايجابيا للإيرادات النفطية في النمو الاقتصادي فضلاً عن التأثير السلبي للإيرادات الضريبية في النمو الاقتصادي، وعلى أثر ذلك يوصي البحث بضرورة إيجاد مصادر ايرادات بديلة عن الايرادات النفطية من خلال تنويع الاستثمارات فضلاً عن المتابعة للإيرادات الضريبية لمعرفة حجمها الحقيقي في الاقتصاد لغرض تحقيق نمو اقتصادي يلائم الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: الايرادات الضريبية، الايرادات النفطية ، النمو الاقتصادي ، الناتج المحلي الاجمالي .

Abstract:

This research aims primarily to clarify the role and importance of tax and oil revenues as an effective contributor to economic growth, especially the Iraqi economy, as tax revenues are one of the most important financial policy tools that play an important role in influencing the volume of economic activity, in addition to oil revenues that greatly affect Economic growth is due to the Iraqi economy's dependence on oil revenues, as it is considered a rentier country par excellence , and thus the state has the responsibility of coordinating the size of revenues and exploiting them in the correct manner that guarantees the achievement of economic growth, especially in the event that the economy is exposed to a crisis, whether economic, political, or otherwise, as the research methodology was adopted. To use the inductive approach to analyze the theoretical and general aspects, in addition to using the deductive approach to analyze data and statistics through the quantitative measurement method to analyze the impact of tax and oil revenues on economic growth in Iraq for the period (2004-2021), as the research problem lies in studying the effects that the revenues can leave. Tax and oil revenues affect economic growth in Iraq, whether positive or negative. The research concluded that there is a positive impact of oil revenues on economic growth in addition to the negative impact of tax revenues on economic growth. As a result, the research recommends the necessity of finding alternative revenue sources to oil revenues.

Through diversifying investments as well as monitoring tax revenues to know their true size in the economy for the purpose of achieving economic growth that suits the Iraqi economy.

Keywords: Tax revenues, oil revenues, economic growth, gross domestic product.

1- المقدمة

تعد الايرادات الضريبية والنفطية من مصادر الايرادات التي تسهم في التأثير في النمو الاقتصادي لأي دولة، إلا أن العراق يعتمد وبشكل أساس على الايرادات النفطية أكثر من أي نوع اخر من الايرادات؛ والسبب في ذلك هو الريعية التي يتميز بها الاقتصاد، إذ تمثل الايرادات النفطية النسبة الأكبر من الايرادات العامة للدولة وقد تصل إلى (98%) من حجم الايرادات الكلية، مقابل ضعف حجم الايرادات الضريبية في إحداث تأثير في النمو الاقتصادي؛ بسبب انخفاض حجمها إلا إن الايرادات النفطية تتأثر بالأوضاع السياسية والأمنية للبلد، إذ نجد هناك انخفاض واضح في حجم الايرادات النفطية في السنوات التي تعرض البلد خلالها لأزمات ومنها سنة(2009) فضلاً عن المدة الممتدة من (2014لغاية 2016)، إذ انخفضت مساهمة الايرادات النفطية في النمو الاقتصادي ، فضلاً عن ارتفاع نسبة مساهمة الايرادات الضريبية وبشكل طفيف بسبب انخفاض حجم الايرادات النفطية، كما تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث تناول المبحث الأول منهجية البحث والثاني تطرق للجانب النظري وأما الثالث فتضمن الجانب العملي والأخير فكان للاستنتاجات والتوصيات .

2- منهجية البحث

2.1 مشكلة البحث:

يعد استخدام وتوجيه الايرادات المتحققة في الاقتصاد لتحقيق النمو الاقتصادي من أهم التحديات التي تواجه أي دولة، وعلى الخصوص الاقتصاد العراقي ؛ كونه يعتمد وبشكل أساس على الايرادات النفطية مقابل انخفاض حجم الايرادات الضريبية، إذ تمثل الايرادات النفطية النسبة الأكبر من الحجم الكلي للإيرادات العامة للدولة؛ وبذلك يتم الاعتماد عليها للمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي)، وفي ضوء ما تقدم يمكن لنا صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي: (ما مدى طبيعة وحجم التأثير الذي تساهم به الايرادات الضريبية والنفطية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021) ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الاتية

- ما مدى طبيعة وحجم التأثير الذي تساهم به الايرادات النفطية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)؟
- ما مدى طبيعة وحجم التأثير الذي تساهم به الايرادات الضريبية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)؟

2.2- أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من أهمية موضوع الايرادات الضريبية كونها تعد من أهم أدوات السياسة المالية لتحقيق الايرادات ، مقابل أهمية الايرادات النفطية والتي تعد من أهم مصادر الايرادات في الاقتصاد العراقي كونه بلد ريعي، لمعرفة مدى مساهمة الايرادات الضريبية والنفطية في النمو الاقتصادي في العراق، فطبيعة الاقتصاد العراقي تتطلب تنويع مصادر الايرادات لغرض تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية، فضلاً عن متابعة الحجم الحقيقي للإيرادات الضريبية للوقوف على حالة عدم الاستغلال الصحيح لتلك الايرادات لغرض تحقيق معدلات نمو اقتصادي تلائم حجم الاقتصاد، أي إن أهمية تلك الايرادات تظهر من خلال حجم النمو الاقتصادي المتحقق كونه يمثل المرآة التي تعكس الاستغلال والتوجيه الصحيح لتلك الايرادات .

2.3 - هدف البحث:

يهدف البحث لتحقيق الاتي:

أ- التعرف على طبيعة الايرادات الضريبية ونسبة مساهمتها في النمو الاقتصادي.

ب- التعرف على طبيعة الايرادات النفطية ونسبة مساهمتها في النمو الاقتصادي.

ج- تحليل واقع الايرادات الضريبية والنفطية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021).

د- تحديد طبيعة العلاقة بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي، فضلاً عن معرفة طبيعة العلاقة بين الايرادات الضريبية والنمو الاقتصادي .

2.4- فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضيات الاتية:

أ-لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021).

ب-لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين الايرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021).

3. الايرادات الضريبية

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية في مجال اعادة توزيع الثروات والدخول، وهي وسيلة مهمة وذات فعالية للدولة، إذ تستخدمها لغرض تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بشكل يفوق الهدف أو الغرض المالي للضريبة.(Ahmed، 2023: 785)، وتعبر الضريبة عن مبلغ المال الذي تفرضه الدولة على الاشخاص المكلفين بدفع الضريبة بشكل اجباري ونهائي دون مقابل، والهدف من ذلك هو تغطية الانفاق العام للدولة ولتحقيق أهداف اقتصادية معينة.(Awada&Qatish، 2013: 381)، أي إن الايرادات الضريبية تمثل نوع من أنواع العوائد المالية للدولة، يتم فرضها من قبل السلطات الحكومية على مجموعة مختلفة من القطاعات أو الأعمال التجارية، أي إنها تشكل نسبة مئوية من الايرادات، علماً إن هذه النسبة تحدد مسبقاً ويتم تقسيمها إلى ضرائب مباشرة تتمثل بـ(ضريبة الدخل، ضريبة رأس المال) وضرائب غير مباشرة مثل (ضريبة المبيعات، ضريبة الانتاج، ضريبة القيمة المضافة) علماً إن الضرائب تؤثر في حجم وتطور النشاط الاقتصادي بشكل ايجابي أو سلبي حسب حاجة اقتصاد كل دولة.(Al-Arkoub، 2009: 45)، أي إن الايرادات الضريبية تمثل أحد أنواع الايرادات العامة للدولة والتي تعتمد عليها في تغطية النفقات العامة، كما تستخدم الضرائب كأداة مهمة لأحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتوجيه الاستثمارات وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.(Abdullah&Huwaidi، 2019: 38)، وبذلك أعتبر الفهم الحديث إن الايرادات الضريبية تعبر عن فريضة مالية تستوفيها الدولة حسب قوانين وتشريعات يتم اعدادها على وفق أساس تشريعي قانوني ويكون ملزم على الجميع، كما تفرض على المواطنين حسب قدرة الفرد الاقتصادية على الدفع، والغاية من ذلك هو توفير الايرادات المالية لتغطية النفقات العامة للدولة ولمختلف الأنشطة الاقتصادية وعلى الخصوص التي تساهم في توفير الخدمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.... الخ.(AhmedYoussef، 2011: 150-152). أي إن مصادر تمويل الايرادات الضريبية تتمثل بالاتي:(Guartini، 1999: 141-142)

1- الضرائب على الدخول الشخصية: يمثل هذ النوع النسبة الأكبر في حصيلة الضرائب في الدول الرأسمالية، وتتميز بكونها ضريبة تصاعدية ويتزايد معدلها مع تزايد الدخل.

2- الضريبة على المرتبات والأجور: تفرض على الدخل المتولد عن العمل وحده، أي إن أرباح الأسهم والسندات والفوائد والايجارات والدخول المتولدة من رأس المال لا تخضع لهذه الضريبة .

3- الضرائب على دخول الشركات(الأرباح): تفرض هذه الضرائب على الأرباح المتحققة في المنشأة الانتاجية.

4- الضرائب على المبيعات والضرائب النوعية: تفرض هذه الضرائب على (النفقات الاستهلاكية) أي السلع والخدمات وتسمى ضريبة مبيعات، أما الضريبة التي يتم فرضها على سلع محددة مثل السكائر والكازولين فتعرف بالضريبة النوعية.

3.1- الايرادات النفطية

تعد الايرادات بشكل عام من أهم الأدوات التي تلجأ اليها الدولة بقصد تغطية نفقاتها من جهة ولتنفيذ خطط التنمية من جهة أخرى أو رفع معدلات النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك ازدادت أهمية الايرادات لسببين رئيسيين وكالآتي(Bashour، 1992: 173)

1- ان الغاية من الايرادات العامة لم تعد لجمع المال بقصد تغطية النفقات العامة للدولة، بل تعبر عن أداة مهمة تستخدم للتأثير بجميع مجالات الحياة بقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية للدولة.

2- نظراً لتطور وظائف الدولة ازدادت حجم النفقات العامة وذلك تطلب زيادة في حجم الايرادات.

وبذلك فأن الايرادات العامة تعبر عن كل ما تحصل عليه الدولة من الموارد ومن مختلف المصادر سواء كانت مصادر طبيعية كالنفط الخام أو سيادية من خلال فرض الضرائب والرسوم أو العوائد التي تحقق للقطاع العام مقابل تقديم السلع والخدمات، أي إن الايرادات العامة تمثل جميع الأموال العينية والنقدية العقارية والمنقولة والتي تدخل إلى الخزينة العامة للدولة (Asiri، 2015: 1264).

وفي هذا البحث تم التركيز على الايرادات النفطية إذ تمثل أهم المرتكزات في الاقتصاد العراقي؛ كونها المصدر الأساس للموارد الأجنبية والتي تساهم في تطوير القطاعات المختلفة(Economic Department، 2009: 17)، ونتيجة لذلك تعد الايرادات النفطية من أهم المصادر لتمويل الايرادات في الدول الريعية، إذ تحتل أهمية كبيرة وعلى الخصوص في الاقتصاد العراقي ، إذ عرفت النظرية الاقتصادية الريع بأنه جزء من الدخل يفوق الكلفة الحدية للإنتاج مع الهامش المعين من الربح .(Al-Shammari et al ، 2018 :24)، أي إن الايرادات النفطية تعبر عن الايرادات الريعية المتولدة من إنتاج الغاز والنفط والمملوكة كلياً أي (الطاقات الانتاجية والاحتياطيات) للدولة ، وتكون درجة اعتماد الدولة على الريع المتحقق من النفط بنسبة أكبر من مساهمة قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ،وكذلك تمول الايرادات النفطية الحجم الأكبر من الاستثمار العام والذي يشكل نسبة أكبر من (50%) من المجموع الكلي للاستثمارات ويتجاوز أكثر من (50%) من الانفاق الجاري الحكومي.(Al-Saadi، 2009: 43)

3.2- النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المؤشرات المهمة و الأساسية لأي دولة لغرض كشف حجم الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية سواء كانت واسعة ام ضيقة ؛ متزايدة أم متناقصة(Abdel Hamid، 2007: 466) ومن أهم مصادر النمو الاقتصادي هو الاستثمار في رأس المال المادي والبشري؛ إذ عرف "كوزنتس" النمو الاقتصادي على انه الزيادة المستمرة في انتاج الثروات المادية، بينما" سيمون كازنت" عرفه على انه يمثل الارتفاع طويل الأجل في الامكانيات الخاصة بعرض البضائع الاقتصادية المختلفة وبشكل متزايد(Taher et al , 2022 :37)، أي إن النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس حجم التوظيف و الاستخدام لعوامل الانتاج، ويتم قياس مستويات النمو الاقتصادي من خلال استخدام مؤشر الناتج المحلي الاجمالي (Gdp)، أي إن مؤشر النمو الاقتصادي يعبر عن مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الانتاج والتي تعمل في الفروع المختلفة للإنتاج داخل اقتصاد معين، وبذلك فأن النمو الاقتصادي يعمل ويساعد على تحقيق معدلات مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم يساهم في رفع معدلات الاشباع والرفاهية في المجتمعات المختلفة(Ali، 2021 :292). كما يشير الـ(Gdp) الى انعكاس أو توضيح السرعة التي يزداد ويتضاعف بها الانتاج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد لأي دولة، أي انه يمثل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي أو الناتج القومي وبالتالي يؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي(peter,2006 :59)

وقد يحدث النمو الاقتصادي بدون تخطيط سابق ومن غير تدخل الدولة وإنما بفعل القوى التلقائية للسوق، ولذلك يتصف بالتقلبات الكبيرة والاستمرارية بالتغيرات؛ بسبب الدورات الاقتصادية المتعاقبة التي تحصل في الاقتصاد، ويعد هذا النوع من النمو التلقائي أحد الأفكار التي دعت لها المدرسة الكلاسيكية التي تتبنى مبدأ الحيادية.(Majed، 2008: 14)

أي إن النمو الاقتصادي يعد شرط ضروري ومهم لكنه غير كاف لتغيير ورفع المستوى المادي لحياة الأفراد، إذ يجب أن يتوفر شرط مهم وهو طريقة التوزيع للزيادة المتحققة على الأفراد، والتي تعد من المواضيع المهمة والشائعة التي ترتبط بالسياسة وطبيعة النظم الاقتصادية المختلفة لكل دولة(Nasr، 2004: 5)، أي إن النمو الاقتصادي يعد من المؤشرات ذات الأهمية الكبيرة التي من خلالها يتم متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية والغير الدورية) في الأجل المتوسط والطويل وبالتالي يمكن من قياس كمية السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية محددة، أي إنه يعبر عن أحد المقاييس الشاملة والمهمة التي تستخدم لقياس أداء النشاط

الاقتصادي للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء فضلاً عن كونه أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية(Alin,2008 :142).

4. تحليل واقع الايرادات الضريبية والنفطية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)

يعد العراق من الدول الريعية التي تعتمد وبشكل أساس على الايرادات النفطية، كونها تشكل الجزء الأكبر من الايرادات العامة للدولة، إذ بلغت في العام (2004) (98.94%) كنسبة من الايرادات العامة، مقابل ضعف حجم الايرادات الضريبية، إذ تمثل نسبة ضئيلة جداً من الايرادات العامة للدولة والتي بلغت نسبتها (0.48%) من اجمالي الايرادات العامة، والجدول (1) يبين نسبة الايرادات النفطية والضريبية من الايرادات العامة في العراق للمدة (2004-2021).

جدول (1)
نسبة الايرادات النفطية والضريبية من الايرادات العامة في العراق للمدة (2004-2021) (ترليون دينار)

السنة	الايرادات النفطية (1)	الايرادات الضريبية (2)	الايرادات العامة (3)	نسبة 3 / 1 (4)	نسبة 3 / 2 (5)
2004	32.63	0.159	32.98	98.94	0.48
2005	39.48	0.495	40.50	97.48	1.22
2006	46.91	0.593	49.06	95.62	1.21
2007	53.16	1.398	54.60	97.36	2.56
2008	79.13	0.986	80.25	98.60	1.23
2009	51.72	3.335	55.21	93.68	6.04
2010	66.82	1.532	69.52	96.12	2.20
2011	98.09	1.784	100.10	97.99	1.78
2012	116.60	2.633	119.47	97.60	2.20
2013	110.68	2.877	113.77	97.28	2.53
2014	97.07	1.885	105.38	92.11	1.79
2015	51.31	2.015	66.47	77.19	3.03
2016	44.27	3.862	54.41	81.36	7.10
2017	65.07	6.298	77.33	84.15	8.14
2018	95.62	5.686	106.57	89.73	5.34
2019	99.22	4.014	107.57	92.24	3.73
2020	54.45	4.718	63.20	86.16	7.47
2021	95.27	4.536	109.081	87.34	4.16

المصدر: - جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

- العمود(4) و(5) تم احتسابهما من قبل الباحثين.

إذ يلاحظ من الجدول رقم (1) هناك فجوة كبيرة بين نسبة الايرادات النفطية من الايرادات العامة مقابل نسبة الايرادات الضريبية من الايرادات العامة للمدة (2004-2021)، إذ بلغت الايرادات النفطية(32.63) ترليون دينار في العام (2004) وبنسبة (98.94%) من الايرادات العامة للدولة، واخذت بالارتفاع خلال المدة (2005) و (2006) و(2007) و (2008) لتبلغ (39.48) و (46.91) و (53.16) و (79.13) ترليون دينار لتشكل نسبة (97.48%) و (95.62%) و (97.36%) و (98.60%) على التوالي ، إلا إنها اتجهت بالانخفاض خلال العام (2009) لتبلغ (51.72) ترليون دينار ؛ ويعود سبب ذلك الانخفاض في حجم الايرادات النفطية نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية في العام (2008) ، والتي انعكست على الاقتصاد العراقي.

وعلى الرغم من ذلك الانخفاض إلا إن الايرادات النفطية شكلت نسبة (93.68%) من حجم الايرادات العامة للدولة في العام (2009)؛ مما يدل على اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية أكثر من أي نوع اخر من الايرادات.

أما في العام (2010) نلحظ هناك ارتفاع للإيرادات النفطية وبشكل بسيط لتبلغ (66.82) ترليون دينار، ومن ثم استمر الارتفاع في حجم الايرادات النفطية لتبلغ (116.60) ترليون دينار في العام (2012) وبنسبة (97.60%) من حجم الايرادات العامة ، إلا إنها عاودت للانخفاض خلال المدة (2013-2016) لتبلغ (110.68) في العام (2013) و (97.07) في العام (2014) و

(51.31) في العام (2015) و(44.27) في العام (2016) ترليون دينار ، وبنسبة ((97.28%) و (92.11%) و (77.19%) و (81.36%) من حجم الايرادات العامة للدولة على التوالي ؛ ويعود سبب ذلك الانخفاض نتيجة لتدهور أسواق النفط ومن ثم هبوط الأسعار في العام (2014) نتيجة لدخول تنظيمات داعش الارهابية والتي انعكست على شكل انخفاض في اجمالي حجم الايرادات النفطية .

عاودت الايرادات النفطية الى التحسن في العام (2017) لتبلغ (65.07) ترليون دينار ولتشكل نسبة (84.15%) من حجم الايرادات العامة، واستمر ذلك الارتفاع بحجم الايرادات النفطية لتبلغ (99.22) ترليون دينار في العام (2019) وبنسبة (92.24%) من حجم الايرادات العامة؛ ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط.

إلا إنه في العام (2020) انخفضت الايرادات النفطية لتبلغ (54.45) ترليون دينار وبنسبة (86.16%) من الايرادات العامة، ويعود سبب ذلك إلى جائحة كورونا التي تسببت في تراجع الطلب العالمي على النفط فضلاً عن التزام العراق بتخفيض الانتاج حسب مقررات أوبك +.

إلا إن ذلك الانخفاض لم يستمر طويلاً، إذ عاودت الايرادات النفطية إلى الارتفاع خلال العام (2021) لتبلغ (95.27) ترليون دينار وبنسبة (87.34%) من اجمالي الايرادات العامة للدولة ويعود سبب ذلك إلى تخفيض اجراءات الحضر في نهاية العام (2021) مما أدى إلى زيادة الطلب العالمي على النفط.

أما الايرادات الضريبية فنلحظ هناك انخفاض واضح ، إذ بلغت (0.159) ترليون دينار في العام (2004) وبنسبة مساهمة (0.48%) من اجمالي الايرادات العامة ، واستمرت بالارتفاع بشكل طفيف جداً، إذ بلغت (1.398) ترليون دينار في العام (2007) وبنسبة مساهمة (2.56%) من اجمالي الايرادات العامة ؛ وتعد هذه النسبة قليلة جداً مقارنتاً بنسبة مساهمة الايرادات النفطية ،وعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمة الايرادات الضريبية إلا انها انخفضت أكثر في العام (2008) لتبلغ (0.986) ترليون دينار و بنسبة مساهمة (1.23%) من اجمالي الايرادات العامة ،ثم أخذت الايرادات الضريبية بالتذبذب بين الارتفاع و الانخفاض خلال المدة (2009-2021) اذ بلغت (6.298) ترليون دينار في العام (2017) وبنسبة مساهمة (8.14%) من الايرادات العامة ؛ والتي تعد أكبر مساهمة خلال مدة البحث ، إلا ،إنها عاودت إلى الانخفاض في العام (2018) و(2019) و(2020) و(2021) لتبلغ (5.686) و(4.014) و (4.718) و (4.536) ترليون دينار وبنسبة مساهمة (5.34%) و(3.73%) و (7.47%) و (4.16%) على التوالي ؛ ويعود سبب ذلك الانخفاض إلى الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية فضلاً عن التهرب الضريبي وعدم وجود قاعدة بيانات واضحة وصريحة لحجم الضرائب ، والشكل (1) يبين نسبة الايرادات النفطية والضريبية من الايرادات العامة في العراق للمدة (2004-2021).

شكل (1) نسبة الايرادات النفطية والضريبية من الايرادات العامة في العراق للمدة (2004-2021)

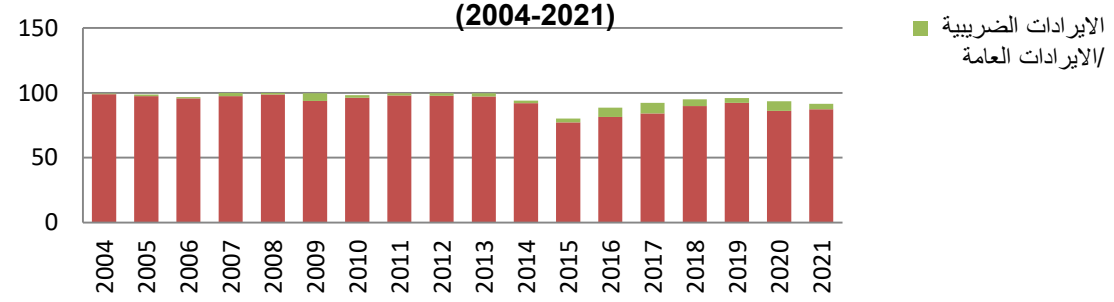

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

والجدول (2) يبين نسبة مساهمة الايرادات النفطية والضريبية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)، إذ يلاحظ هناك تفاوت كبير في مساهمة الايرادات النفطية والضريبية في النمو الاقتصادي .

جدول (2)
نسبة مساهمة الايرادات النفطية والضريبية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)
(ترليون دينار)

السنة	الايرادات النفطية (1)	الايرادات الضريبية (2)	النمو الاقتصادي (3)	نسبة (3/1) (4)	نسبة (3/2) (5)
2004	32.63	0.159	53.24	61.29	0.30
2005	39.48	0.495	73.53	53.70	0.67
2006	46.91	0.593	95.59	49.07	0.62
2007	53.16	1.398	111.46	47.70	1.25
2008	79.13	0.986	157.03	50.40	0.63
2009	51.72	3.335	130.64	39.59	2.55
2010	66.82	1.532	162.06	41.23	0.95
2011	98.09	1.784	217.33	45.13	0.82
2012	116.60	2.633	254.23	45.86	1.04
2013	110.68	2.877	273.59	40.45	1.05
2014	97.07	1.885	266.33	36.45	0.71
2015	51.31	2.015	194.68	26.36	1.04
2016	44.27	3.862	196.92	22.48	1.96
2017	65.07	6.298	221.67	29.35	2.84
2018	95.62	5.686	268.92	35.56	2.11
2019	99.22	4.014	276.16	35.93	1.45
2020	54.45	4.718	215.66	25.25	2.19
2021	95.27	4.536	301.15	31.64	1.51

المصدر:- المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

- تم احتساب النمو الاقتصادي من خلال Gdp بالاسعار الجارية.

نلحظ من الجدول (2) إن نسبة مساهمة الايرادات النفطية والايرادات الضريبية كانت متقلبة بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث (2004-2021) ؛ بسبب الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية غير المستقرة التي تعرض لها العراق، إذ نجد إن أعلى نسبة مساهمة للايرادات النفطية في النمو الاقتصادي كانت في العام (2004) إذ بلغت (61.29%) مقابل أقل نسبة مساهمة للايرادات الضريبية في النمو الاقتصادي والتي بلغت (0.30) ، إذ تكاد نسبة معدومة ولاتساهم في احداث نمو اقتصادي .

تراجعت نسبة مساهمة الايرادات النفطية في النمو الاقتصادي للعام (2005) و(2006) و(2007) إذ بلغت ((53.70%) و(49.07%) و(47.70%) على التوالي مقابل ارتفاع نسبة مساهمة الايرادات الضريبية في النمو الاقتصادي للعام (2005) و(2006) و (2007) والتي بلغت (0.67%) و(0.62%) و (1.25%) على التوالي .

أستمر التذبذب بين الارتفاع والانخفاض من حيث مساهمة الايرادات النفطية والضريبية في النمو الاقتصادي ، إذ بلغت أقل نسبة مساهمة للايرادات النفطية في النمو الاقتصادي (22.48%) في العام (2016) ؛ والسبب في ذلك هو استخدام الايرادات الضريبية لتمويل الحرب ضد تنظيمات داعش الارهابي ، مما سبب في انخفاض حجم النمو الاقتصادي المتحقق للبلد ، ومقابل ذلك نجد أعلى نسبة مساهمة للايرادات الضريبية في النمو الاقتصادي هي (2.84%) خلال العام (2017) ؛ والسبب في ذلك هو الانخفاض الكبير في مساهمة الايرادات النفطية ، والشكل (2) يبين نسبة مساهمة الايرادات النفطية والضريبية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021).

الشكل (2) نسبة مساهمة الايرادات النفطية والضريبية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)

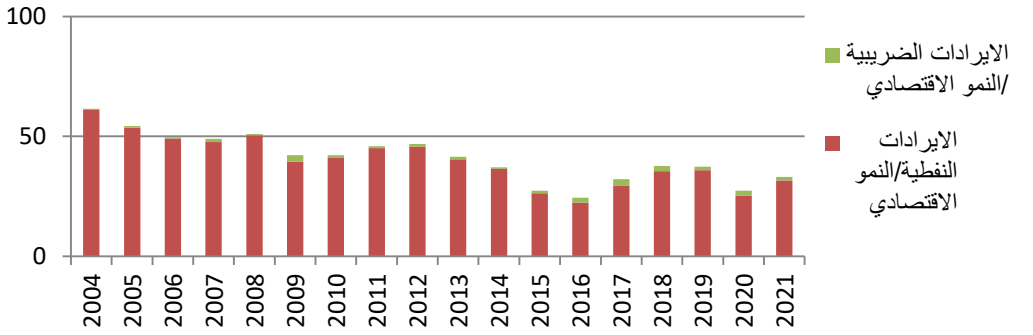

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

5- الجانب القياسي للبحث

5.1- توصيف متغيرات البحث

تعد من أهم العمليات التي يتم من خلالها تحديد علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع، وفي هذا البحث تم وصف هذه المتغيرات كالتالي :

أ-المتغير التابع ويتمثل بالنمو الاقتصادي (Economic growth) ويرمز له بالرمز (Eg).

ب- المتغيرات المستقلة و تتمثل بالاتي :

- الايرادات النفطية (Oil revenues) ويرمز لها بالرمز (Oir).
- الايرادات الضريبية (Tax revenues) ويرمز لها بالرمز (Tr).

وحسب تفسير النظرية الاقتصادية توجد علاقة طردية بين زيادة الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي فضلاً عن العلاقة العكسية بين الايرادات الضريبية والنمو الاقتصادي وبالعكس ومن ثم فأن الصيغة القياسية للأنموذج تكون كالتالي :

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_1 - \beta_2 X_2 + Ui \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$Eg = \beta_o + \beta_1 Oir - \beta_2 Tr + Ui \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

إذ ان :

Eg:ا لنمو الاقتصادي . Oir: الايرادات النفطية. Tr :الايرادات الضريبية. Ui: المتغير العشوائي

5.2- تقدير الانموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)

5.2.1- اختبار سكون المتغيرات

يعد اختبار سكون المتغيرات من أهم الخطوات التي تسبق تقدير العلاقة بين متغيرات البحث، وفي هذا الخصوص تم استخدام اختبار (ADF) لمعرفة درجة السكون للمتغيرات المستقلة المتمثلة بـــ (الايرادات النفطية) والتي يرمز لها بالرمز (Oir)(والايرادات الضريبية) والتي يرمز لها بالرمز (Tr) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي) والذي يرمز له بالرمز (Eg)، ومن الجدول(3) يتضح ان جميع السلاسل لم تسكن عند المستوى (At Level) إلا انها سكنت بعد أخذ الفرق الأول I~(1) و كالاتي:

جدول (3)
اختبار(ADF)

Variables	Level		1st Difference		القرار
	A	B	A	B	
Eg	1.4908	2.277	3.7017	3.5268	ساكنة عند
Prob	0.5138	0.4226	*0.0152	0.0705	I(1)
Oir	2.3468	2.3749	3.6129	3.4396	ساكنة عند
Prob	0.1699	0.3773	*0.0180	0.0813	I(1)
Tr	1.5934	2.9688	4.4341	4.2902	ساكنة عند
Prob	0.4641	0.1680	**0.0037	*0.0193	I(1)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews10).

A: الانحدار يحتوي على حد ثابت B: الانحدار يحتوي على حد ثابت واتجاه عام

(*) مستوى معنوية 5% (**) مستوى معنوية 1%

5.2.2- تقدير معادلة الانموذج بطريقة المربعات الصغرى (OLS)

بعد اجراء اختبار السكون للسلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لقياس أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ(الايرادات النفطية)و(الايرادات الضريبية) (Oir) و (Tr) على التوالي في النمو الاقتصادي (Eg) كمتغير تابع في العراق، والجدول (4) يبين أثر الايرادات النفطية والضريبية في النمو الاقتصادي.

جدول(4)
أثر الايرادات النفطية والضريبية في النمو الاقتصادي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	11.59635	1.680985	6.898546	0.0001
DOIR	1.516656	0.088296	17.17697	0.0000
DTR	-0.114206	0.040597	-2.813196	0.0227
U(-1)	-0.103000	0.072708	-1.416636	0.1943
R-squared	0.981272			
Adjusted R-squared	0.974249			
F-statistic	139.7214			
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews10).

من الجدول (4) نلحظ ان ان القوة التفسيرية للانموذج بلغت (0.98% =R^2) وإن قيمة (Adjusted= R-squared 0.974249) ،إي إن القوة التنبؤية للمتغيرات المفسرة (الايرادات النفطية والايرادات الضريبية) تفسر (97%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (النمو الاقتصادي)، أما النسبة المتبقية (3%) تعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج، وتبين قيمة احصاءة فيشر إن الانموذج معنوي ، إذ بلغت قيمة (F-statistic=139.7214) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (3.68)عند مستوى معنوية (0.05)، أي إن الانموذج المقدر معنوي وعليه نرفض فرضية العدم(H0:β=0) ونقبل الفرضية البديلة (H1:β≠0).

والمعادلة (3) توضح أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع

DEG = 11.5963499899 + 1.51665580059*DOIR - 0.114206121823*DTR……..(3)

يتضح من المعادلة (3) هناك علاقة طردية معنوية بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي، إي كل زيادة في الايرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بمقدر (1.52)، أما فيما يخص أثر الايرادات الضريبية في النمو الاقتصادي فنجد هناك علاقة عكسية معنوية، إي كل زيادة في الايرادات الضريبية تقود إلى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي بمقدار (0.11).

وللتأكد من إن الانموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي فضلاً عن عدم ثبات تجانس التباين عند مستوى معنوية (0.05) يبين الجدول (5) يبين الجدول ان العلاقة تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي وفقاً لاختبار (LM) وان قيمة الاحتمالية كانت (F=0.46) والقيمة الاحتمالية لـ (Prob. Chi-Square=0.15) وهي قيم غير معنوية مما يدل على رفض الفرض البديل وقبول فرضية العدم .

وتبين نتائج اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH) ان بواقي الانموذج للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع هي قبول فرضية العدم، أي إن تجانس البواقي ثابت وتخلو العلاقة من مشكلة عدم ثبات التجانس، إذ بلغت قيم الاحتمالية لـ(F =0.47) و (Prob. Chi-Square=0.26)،أي تمثل قيم غير معنوية أكبر من (0.05).

جدول(5)
اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation: LM Test			
F-statistic	1.207317	Prob	0.4675
Obs*R-squared	8.016195	Prob. Chi-Square	0.1553
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.152691	Prob	0.4742
Obs*R-squared	6.404937	Prob. Chi-Square	0.2688

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews10).

5.2.3- اختبار فرضية البحث

من خلال ما تقدم ووفقاً لنتائج تحليل وقياس البحث، نلحظ هناك تأثير معنوي طردي ذو دلالة احصائية للإيرادات النفطية في النمو الاقتصادي للمدة (2004-2021) وبنسبة احتمالية (1%) مما يعني قبول فرضية الوجود ورفض فرضية العدم، فضلاً عن التأثير المعنوي السلبي ذو الدلالة الاحصائية للإيرادات الضريبية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021) وبنسبة احتمالية (5%) مما يعني قبول فرضية الوجود ورفض فرضية العدم.

6-الاستنتاجات والتوصيات

6.1 الاستنتاجات

6.1.1 تشكل الايرادات النفطية النسبة الأكبر من الايرادات العامة مما يجعلها تساهم بتحقيق النمو الاقتصادي بنسبة أكبر قياساً بالإيرادات الضريبية.

6.1.2 هناك انخفاض واضح في حجم الايرادات الضريبية في الاقتصاد العراقي، والسبب في ذلك يعود إلى ضعف عمل الجهاز الضريبي في البلد.

6.1.3- هناك تأثير واضح للأوضاع الأمنية والسياسية على حجم الايرادات النفطية والضريبية في العراق، مما انعكس على حجم وواقع النمو الاقتصادي في البلد .

6.1.4- يوجد تأثير معنوي طردي ذو دلالة احصائية للإيرادات النفطية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021) ، فضلاً عن التأثير المعنوي السلبي ذو الدلالة الاحصائية للإيرادات الضريبية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021).

6.2 - التوصيات

6.2.1- التوجه نحو تنويع مصادر الايرادات من خلال تنويع الاستثمارات الانتاجية في البلد لغرض تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية.

6.2.2- وضع استراتيجية مناسبة للوضع الاقتصادي للبلد لغرض تنظيم الايرادات الضريبية بشكل يلائم الحجم المنخفض لتلك الايرادات، بغية توجيهها واستغلالها بشكل صحيح يخدم العملية الانتاجية داخل البلد وبالتالي المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرغوب فيها داخل الاقتصاد.

6.2.3- رفع كفاءة الادارة الضريبية لغرض تحسين طرق الجباية، فضلاً عن توسيع الأوعية الضريبية وتنويعها بشكل يضمن عدم التهرب الضريبي .

6.2.4- التوجه نحو تقليل الضرائب المفروضة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لغرض دعمها للمساهمة في رفع حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي للبلد.

المصادر:

1. Ibrahim Mustafa Huwaidi, Al-Hussein Al-Hadi Abdullah, The Importance of Non-Oil Tax Revenues and Their Impact on the Libyan Economy during the Period (1980-2008), Issue (14), 2019.

2. Ahmed Youssef, Fundamentals of Administrative and Economic Development in the Arab World, Academics for Publishing and Distribution, Cairo, 2011.

3. Bashour, Issam, Public Finance and Financial Legislation, Damascus University Press, 1992.

4. James Guartini and Richard Strub, translated by: Abdel Fattah Abdel Rahman, Abdel Azim Mohammed, Macroeconomics: Public and Private Choice, Mars Publishing House, Saudi Arabia, 1999.

5. Hassan Awada, Abdul Raouf Qatish, Public Finance, Al-Halabi Legal Publications, Beirut - Lebanon, 2013.

6. Al-Saadi, Sabri Zayer, The Economic Experience in Modern Iraq, Oil, Democracy and the Market in the National Economic Project, 1951-2006, Dar Al-Mada for Culture and Publishing, Damascus, Syria, 2009.

7. Al-Shammari, Mayeh Shabib, Al-Athari, Adnan Daoud, Al-Bakri, Ahmed Abdul Razzaq, and Al-Hashemi, Adel Salam, The Rentier State and Economic Diversification Policies: An International Experience, Amman, Jordan, Al-Safa Publishing and Distribution House, 2018.

8. Taher, Qahtan, Khaled, Mammeri, The Impact of Public Spending on Inflation and Economic Growth, The Case of Algeria, An Econometric Study for the Period (1980-2020), Mohamed Boudiaf University, Faculty of Economics and Management Sciences, Algeria, 2022.

9. Abdel Hamid, Abdel Muttalib, Economic Theory: Macro and Micro Analysis, University House, Alexandria, 2007.

10. Asiri, Issa bin Ali bin Muhammad, Public Revenues in the Saudi System, Journal of the Faculty of Sharia and Law, Al-Azhar University, Part One, Issue (17), 2015.

11. Ali, Maha Karim, Economic Growth Criteria and Its Implications in Iraq (for the period from 2000-2012), Educational Studies Journal, Issue (55), 2021.

12. Majed, Subaih, Economic Development, Al-Quds Open University, Amman, 14 ,2008.

13. Nasr, Rabi', A Vision for Sustainable Economic Growth in Syria, Syrian Economic Sciences Association, 2004.

14. Al-Arkoub, Hashem Muhammad, Problems of Arab Financial Policy between the Development of Government Spending and the Containment of Public Debt for the Period 1990-2004, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (5), Issue (13), 2009.

15. Iraqi Ministry of Finance, Economic Department, Ways to Develop Public Revenue Sources, 2009.

16. Yasser Mahmoud Ahmed, The Role of Tax Policy in Achieving Increased Economic Growth Rates in Egypt with Application to Tax Revenues During the Period from 2000 to 2020, Damietta Journal of Law and Economic Studies, Issue (7), 2023.

17- Peter,Lauren,Guide to Economic indicators,Making Sense of Economics, British Library,2006.

18-Alin,Croitoru. Schumpeter , Ja , the theory of Economic Development:An Inquiry into profits, capital ,Interest and the Business Cycle, translated from the German by Redvers Ople,New Brunswick(USA) and London(UK):Transaction publishers,Journal of Comparative research in Anthropology and Sociology,2008.